بريطانيا لم تتّجه يساراً

حسن مدن

ثمّة مبالغة في تصوير الانتصار الساحق الذي حقّقه حزب العمّال البريطاني في انتخابات مجلس العموم (البرلمان) أول من أمس الجمعة، وحملت رئيسه كير ستارمر إلى «10 داونغ ستريت»، بأنّه يُمثّل عودة «اليسار» إلى السلطة في بريطانيا، على خلاف ما يوصف بـ«الموجة اليمينية» التي تجتاح أوروبا، بما في ذلك البلدان المحورية فيها، فرنسا بالذات، حيث اضطرّ رئيسها إيمانويل ماكرون إلى الدعوة إلى انتخابات برلمانية مُبكّرة، حقّق فيها حزب التجمّع الوطني بزعامة مارين لوبان نسبةً وازنةً من الأصوات، أهّلته لتصدّر نتائج الجولة الأولى. وسيناريو مشابه جرى في إيطاليا، قبل ذلك، حمل زعيمة حزب (أخوة إيطاليا) جورجيا ميلوني إلى الحكم، وتكرّر الأمر نفسه في هولندا، فيما تُظهر المُؤشّرات صعوداً لافتاً لليمين الشعبوي في ألمانيا أيضاً.

يطرح الحديث عن صعود اليمين في أوروبا سؤالاً وجيهاً عمّا إذا كان اليسار هو الذي يحكم بلدانها قبل الموجة اليمينية، لكي نتحدّث عن انعطافة إلى اليمين، فيما الحقيقة أنّ البرامج الاجتماعية والاقتصادية المعمول بها في هذه البلدان لا تَمتُّ بصلة إلى اليسار. والمفارقة أنّ جوانب من البرامج الانتخابية لما يوصف بـ«اليمين الشعبوي» قادرة على استقطاب قاعدة شعبية واسعة، كانت تقليدياً تُصنَّف قاعدةً لليسار. وبالمثل، يُطرح الحديث عن (الاستثناء) البريطاني الراهن، بفوز حزب العمّال وتصويره عودةً لـ«اليسار» إلى الحكم، سؤالاً وجيهاً عن المدى الذي يَصِحّ فيه وصف هذا الحزب يسارياً. هل يمكن نسيان أنّ زعيم هذا الحزب الأسبق توني بلير كان في الحكم عشر سنوات متواصلة (2007 - 2017)؟ من في وسعه الزعم بيسارية بلير وقيادة حزبه في تلك السنوات؟ وبلغ الأمر أنّ بلير كان شريكاً لجورج بوش (الابن) في غزو العراق وتدميره (2003)، وحتّى عندما نجح التيار «الراديكالي» في الحزب في إيصال جيرمي كوربين إلى رئاسته، وهو المعروف بميوله التقدّمية وتأييده قضيةَ الشعب الفلسطيني، جرى التآمر عليه وإقصاؤه بعد انتخابات 2019، ليأتي بعده كير ستارمر في رأس الحزب، الذي يقول عنه مُؤيّدوه إنّه أعاده إلى الوسط، وهي مفردة مُخاتِلة مُلتبسة لا يُفهم منها «لا حقٌّ ولا باطل»، كما نقول في عامّيتنا.

لا يعني إبراز النشأة العائلية المتواضعة لستارمر أنّه يساري النزعة بالضرورة. على من صوّتوا له أن ينتظروا فترة كافية من الوقت ليختبروا إلى أيّ مدى سيكون وفيّاً للوعود التي أطلقها في حملته الانتخابية، وهي وعودٌ جاذبة ومُهمّة. ولكن، كالعادة من دون تطبيق هذه الوعود مسافات يتعيّن قطعها. وعلى سبيل المثال، وعد ستارمر، ومعه حزبه بالطبع، بتوفير الاستقرار الاقتصادي من خلال قواعد واضحة بشأن الضرائب والإنفاق، وتشمل عدم زيادة معدّلات ضريبة الدخل الحالية أو التأمين أو ضريبة القيمة المضافة، وتحسين الخدمات الصحّية، وزيادة البدلات للعمل في عطلات نهاية الأسبوع والعمل المسائي، وإنشاء قيادة أمن الحدود بصلاحيات مماثلة لصلاحيات محاربة الإرهاب بهدف وقف عصابات الاتّجار بالبشر وتهريبهم، وإنشاء شركة طاقة نظيفة مملوكة للقطاع العام بهدف إيجاد فرص عمل، والاستثمار في الطاقة النظيفة، وتوظيف 6500 مُعلّم إضافي، وتقديم نوادي إفطار مجّانية في كلّ مدرسة ابتدائية في إنكلترا. وهناك وعود أخرى غير هذه أيضاً. على صعيد السياسة الخارجية، أعلن حزب العمّال الاستمرار في سياسة معاداة روسيا، ودعم أوكرانيا. وتجاه القضية الفلسطينية، تحدّث وزير الخارجية الجديد عن ضرورة وقف الحرب على غزّة، وتأييد إقامة دولة فلسطينية. هنا أيضاً، ننتظر الأفعال، لأنّ الأقوال كثيرة. لا يعني فوز حزب العمّال طيَّ صفحة «اليمين الشعبوي» في بريطانيا أيضاً. تؤكّد وسائل إعلام غربية أنّ من المستحيل تجاهل اليمين المتشدّد في البرلمان الجديد، إذ إن «نفوذه ينمو بشكل أكبر».

حتّى لا تتحوّل «نكسةً حزبيةً»... في الأردن

محمد أبو رمان

قرابة شهرين يفصلان الأردنيين عن الانتخابات النيابية المفترض أن تكون مختلفة عمّا سبقها كلّه، نظراً إلى وجود القوائم الوطنية الحزبية، ولأنّها تأتي بعد قوانين الأحزاب والانتخاب، ولجنة تحديث المنظومة السياسية التي تبنّت إدماج الشباب وتعزيز المشاركة السياسية وتقوية دور الأحزاب. ومن المفترض، وفقاً لقانون الانتخاب، أن تزداد بصورة مُطّردة مقاعد القائمة الوطنية الحزبية، حتّى تتجاوز نصف عدد أعضاء مجلس النواب بعد دورتَين انتخابيّتَين، وهو المشروع الذي يُعوّل عليه في نقل الحياة السياسية نقلةً نوعية، والانتقال بالدولة المئوية الجديدة نحو منهج مختلف في الإدارة السياسية. بعد عامَين على تشكيل لجنة تحديث المنظومة السياسية، وعام على تصويب الأحزاب السياسية أوضاعها، هنالك نقاش وجدل دائم ومُستمرّ في الأردن، عن مدى قدرة الأحزاب خلال هذا الوقت القصير على تحقيق المطلوب من مُهمّات، وتقديم أداء يجعل من الانتخابات المقبلة معبراً إيجابياً ومُشجّعاً على استكمال طريق التحوّل، وهي آمال تُقابلها مخاوف شديدة لدى قيادات وأوساط سياسية من أن تكون التجربة الانتخابية بمثابة نكسة للعملية الحزبية، والتحديث السياسي، مع الشعور بأنّ هنالك معاناةً لدى الأحزاب في التعامل مع عامل الوقت القصير. وما هو مطلوب منها من مهمّات كبيرة من دون توفّر الشروط والروافع لتحقيق ذلك. ما تزال تحدّيات عديدة تواجه العمل الحزبي في الأردن، بخاصّة الأحزاب البرامجية الجديدة، إذا تجاوزنا، بطبيعة الحال، الأحزاب الأيديولوجية المعروفة، بخاصّة جبهة العمل الإسلامي (تمتلك قاعدة اجتماعية عريضة، وتستثمر في العامل الّين الديني والسياسي، بخاصّة بعد عملية 7 أكتوبر، وشعبية «حماس» الجارفة لدى نسبة كبيرة من السكّان). ويُعتبر العامل المالي أحد أكبر التحدّيات، فمن دون قدرات مالية، وتوفير احتياجات بناء العمل المؤسّسي، والحملات الإعلامية، وبناء الكوادر، وفتح مقارّ وتعيين مُوظّفين، ستكون غالبية الأحزاب غير قادرة على تأمين الحدود الدنيا المطلوبة. ومن التحدّيات غياب الثقافة الحزبية في المجتمع فترة طويلة، وصعود الهُويّات الجهوية والجغرافية في الانتخابات.

ولعلّ المتابع للنشاط الحزبي في الأردن يلاحظ الصعوبات الشديدة والحسابات المُعقّدة في اختيار القوائم وتأخّر الأحزاب في إعلان قوائمها في مستوى الوطن، ووصول الأحزاب الصغيرة إلى تحالفات تُسعفها في زيادة حظوظها، ويعود ذلك بسبب هذا الكره والاستياء تجاه الحزبيين، فلا عددهم يُشكّل تهديداً وجودياً للأتراك (ثلاثة ملايين ونصف المليون، في مقابل أكثر من 80 مليون تركي)، ولا المساحة الجغرافية تُشكّل عاملاً موضوعياً، بحيث يمكن القول إنّ الضيق الجغرافي والكثافة السكانية للسويد، في بقعة جغرافية لعبا دوراً في ذلك. ولا العوامل الاقتصادية أيضاً، فتركيا حصّلت وتحصّل مليارات الدولارات من الاتحاد الأوروبي من أجل إبقاء السوريين في أراضيها، وتهيئة شروط الحياة المقبولة لهم، وقد بيّنت السنوات العشر السابقة، وبارقام تركية رسمية، أنّ السوريين لم يشكلوا عبئاً على الدولة، إذ أقام السوريون عشرات الآلاف المصانع الكبرى والمتوسّطة، والورش والمحال التجارية، بأموالهم وخبرتهم، وأسهمت في إيجاد فرص عمل لغالبية العمالة السورية. يكمن السبب الحقيقي للمشكلة في الدولة والمجتمع السياسي التركي. ثمّ في طبيعة الشعب الانطوائية تجاه الآخر، وليس بسبب الأوضاع الاقتصادية المُتراجعة، رغم عمر الديمقراطية الطويل في تركيا مقارنة بمحيطها الجغرافي، لم تنشأ تقاليد ديمقراطية ليبرالية وقانونية عريقة تحول دون حدوث انزياحات سياسية لها آثار اجتماعية، كما هو الحال في أوروبا الغربية وأميركا الشمالية.

يشير هذا المثال إلى حالة الدولة التركية، التي ترفض في مستوى الخطاب الإعلامي السلوكيات الهمجية للأفراد ضدّ اللاجئين، وخطابات المعارضة المُحرّضة، لكنّها عملياً شبه مستقبلة حيال ما يجري، فاحداث العنف تجاه السوريين مُستمرّة منذ ثلاث سنوات، يعود بعضها إليها مهام، ووضعتا تحت تصرّفها بعض القنوات الفضائية، ومَوّلتا كثيراً من صفحات التواصل الاجتماعي لغرض تحويل الرأي العام وإبعاده، وإشغال الناس عن قضاياهم الحقيقية بمشكلات وأزمات جانبية، تتعلّق، في العادة، بجوانب معيشية جعلت لبيبين كثيرين يخوضون معركة بقاء يوميّة في وجه الأزمات اللامتناهية. اقتصر تصدير الأزمة في البداية على الجانب المادي، مثل أزمات الوقود التي تظهر من حين إلى آخر، إلى تأخّر الرواتب أشهراً عديدة، مروراً بندرة السيولة، ومشكلات مرضى الأورام ونقص الأدوية والمعدّات الطبية، التي احتلّتها العصابات الصهيونية من سكّانها الفلسطينيين، وهو ما جرى في المدن الفلسطينية، ومُدن القرى، في 1948.

اليوم، تنعكس السياسة الإسرائيلية في التعامل مع الاكتظاظ السكّاني في قطاع غزّة، لأنّ الاستراتيجية التي اعتُمدت في ذلك هو لا تصلح مع واقع قطاع غزّة، خاصة أنّ أهالي القطاع لا يملكون ترف الهروب إلى مكانٍ آخر لاجئين، وهذا ما زاد من إمكانية صمودهم على أرضهم لانعدام منافذ الخروج. لذلك، يبدو أنّ الاستراتيجية الإسرائيلية غير المُعلَنة، وهي أكثر أهمّية من تلك المُعلَنة، التي تقول بالقضاء على حركة حماس واستعادة الرهائن. وهذه الأهداف المُعلَنة مُجرّد تغطية على حقيقة الهدف الإسرائيلي من هذه الحرب، أي هزيمة الشعب الفلسطيني، وتحويل حياة الفلسطينيين جحيماً حقيقياً، وتحويل قطاع غزّة مكاناً مُدمّراً غير صالح للعيش البشري، بعدما كان العيش فيه صعباً بسبب الحصار الإسرائيلي المستمرّ منذ 17 عاماً. لتحقيق ذلك، اعتمدت إسرائيل سياسة الأرض المحروقة التي تعمل على تبديل معالم المكان من خلال تدميره. ومن ثم، تبديل بنيته الاجتماعية. وما دام أنّ المكان هو الذي يحمل البنية السكّانية المعادية لإسرائيل ويحتويها، فلا يمكن تحطيم هذا المجتمع المُعادي إلا بتحطيم المكان الذي يعيش فيه، من ثم، اقتلاعه وتذريره، فيصبح غريباً حتّى في وطنه، وتفكيك وحدته المجتمعية، من خلال تحطيم (وتدمير) المكان الذي يسكن فيه. لا تحتاج السياسة التدميرية الإسرائيلية إلى خبير عسكري يقول لنا إنّ الحرب على حركة حماس لا تحتاج إلى تدمير قطاع غزّة بالكامل، كما فعلت، وتفعل، لكنّ إسرائيل اختارت تدمير أماكن عيش الفلسطينيين من أجل تحطيمهم بالذات، ومن ثم، إعادة بناء المكان بمقاييس السيطرة السياسية والأمنية الإسرائيلية على القطاع، بوصفه مكاناً مُعادياً عداءً دائماً لإسرائيل. وستبقى تعامل القطاع على هذا الأساس في مُقبل الأيّام، إضافة إلى جعل القطاع المُدمّر نموذجاً تأديبياً للآخرين الذين يحاولون المسّ بأمن إسرائيل مستقبلاً.

> واضح أنّ الاستراتيجية غير المُعلَنة لإسرائيل هي جعل حياة الفلسطينيين في قطاع غزّة مستحيلةً، وهذا مدخلها الجديد إلى طردهم

تبدو الاستراتيجية الإسرائيلية جليةً جداً في تدمير القطاع، بوصفه عنواناً مُعادياً لها، والسكّان بوصفهم أهدافاً عشوائية، ما دامت إسرائيل تعتبر أنّ المكان بسكّانه حاضنة لهؤلاء الأعداء، ومن ثم، يجب تحطيم المكان لتحطيم الحاضنة الاجتماعية وتجريفها، وهي الوسيلة المُثلى لانتصار إسرائيل على أعدائها (حركة حماس والفصائل الأخرى)، وعلى الحاضنة التي أعطت الجرأة لهؤلاء للتمرّد عليها (الشعب الفلسطيني في قطاع غزّة). لم يقف تدمير المكان عند تدمير البنية المعمارية لتدمير النسيج الاجتماعي لهذه المناطق فحسب، بل حتّى عندما تُعلن إسرائيل انتهاء عمليتها العسكرية في موقع من المواقع أو في قطاع من قطاعات غزّة، فإنّها تُبقيها فارغةً من سكّانها، ولا تسمح لهم بالعودة إلى بيوتهم المُدمّرة.

يشبه جوهر الاستراتيجية الإسرائيلية اليوم جوهر الاستراتيجية الصهيونية في السيطرة على فلسطين وبناء دولة إسرائيل، ففي الحالتَين اعتُمدت سياسة التجريف السكّاني، وإن اختلفت في الأساليب، ففي المرّة الأولى استطاعت أن تطرد السكّان من دون أن تدمّر المباني التي استولت عليها. وفي المرّة الثانية، اليوم، لا تستطيع طرد السكّان، فقد أُفشل هذا الخيار مُبكّراً، فجاء الخيار البديل، وهو تدمير المكان وجعله غير صالح للعيش من أجل طرد السكّان، بتدمير البنية التحتية الهشّة في قطاع غزّة، ولاستكمال تدميرها بالكامل هناك أكثر من 60% من مباني القطاع لم تعد صالحةً للعيش، وفي حصار جديد لمنع إعادة البناء بعد هذا التدمير الشامل، يصبح من الواضح أنّ الاستراتيجية غير المُعلَنة لإسرائيل هو جعل حياة الفلسطينيين في قطاع غزّة مستحيلةً، وهذا مدخلها الجديد إلى طردهم.

(كاتب فلسطيني في السويد)

تدمير قطاع غزّة مدخلاً لطرد السكّان

سمير الزبن

لماذا تدمّر إسرائيل في حربها الوحشية على قطاع غزّة أماكن لا تحتاج عسكرياً إلى تدميرها، وبما يدفع سكّانها إلى الرحيل منها ليتحوّلوا نازحين في أماكن أخرى، وهذا ما تكرّر مرّات عدّة مع آلاف العائلات، وهو ما يعني تجريفها سكّانياً المرّة بعد الأخرى؟ لماذا تُمارس إسرائيل فائضاً من العنف والتدمير لا تحتاج إليهما من أجل إعلان انتصارها على حركة حماس ذات الإمكانات العسكرية المُتواضعة، التي لا تُقارَن بإسرائيل المُسلّحة بأحدث الأسلحة، التي لا تفتقر حتّى إلى السلاح النووي؟ أيّ هدف تسعى إسرائيل إلى تحقيقه في الأماكن المُدمّرة والمُجرّفة من السكّان؟ لماذا ترغب في إعلان نصرها على قطاع غزّة باعتباره معادياً، بعد تدميره وتحطيمه تماماً؟ هل هذا مُجرّد ردّة فعل سياسي وعسكري عنيف، وغبي واعتباطي، وفائض عن الحاجة، ردّاً على فشلها الذريع في أكتوبر 7 أكتوبر (2023)، وانهيار قوّاتها العسكرية واستخبارتها في غلاف غزّة أمام عشرات المقاتلين من حركة حماس، المُسلّحين بسلاح فردي، أم أنّه تعبير عن استراتيجية إسرائيلية إلغائية للفلسطينيين من اليمين واليمين المُتطرّف، وهي استراتيجية مُضمرة تحت الأهداف العسكرية المُعلنة، غير القابلة للتنفيذ؟

اليوم، يفسّر النظر إلى مسار الصراع الطويل مع إسرائيل، وإلى سلوكها الإلغائي في مواجهة الفلسطينيين، باعتبارهم نقيض التاريخي الذي بُنيت إسرائيل على أنقاض وطنهم فلسطين، العدوان التدميري الذي تمارسه إسرائيل في المناطق كلّها في قطاع غزّة، والذي يندرج في سياق رؤية إسرائيل للصراع بوصفه صراعاً إلغائياً للآخر الفلسطيني. ويصبح سلوكاً مقصوداً ومستهدفاً بذاته، وليس عنفاً اعتباطياً أو فائضاً عن الحاجة، فهو شكل، وبُشكل، استراتيجية سياسية مُعتمدة، اعتبرتها إسرائيل فعّالة في مواجهة الفلسطينيين منذ بناء دولة إسرائيل وإلغاء فلسطين عن الخريطة السياسية في المنطقة. إذا كانت العصابات الصهيونية، لم تسعَ إلى تهديم المدن والقرى الفلسطينية في 1948، حربها ضدّ الفلسطينيين في العام 1948، وحافظت على المباني والبيوت العائدة للفلسطينيين، التي استخدمتها من قبل المؤسّسات الصهيونية لإيواء المهاجرين اليهود إلى فلسطين، إلا أنّ هذه المحافظة مرتافقت مع عملية طرد وتطهير للأماكن التي احتلّتها العصابات الصهيونية من سكّانها الفلسطينيين، وهو ما جرى في المدن الفلسطينية، ومُدن القرى، في 1948.

اليوم، تنعكس السياسة الإسرائيلية في التعامل مع الاكتظاظ السكّاني في قطاع غزّة، لأنّ الاستراتيجية التي اعتُمدت في ذلك لا تصلح مع واقع قطاع غزّة، خاصة أنّ أهالي القطاع لا يملكون ترف الهروب إلى مكانٍ آخر لاجئين، وهذا ما زاد من إمكانية صمودهم على أرضهم لانعدام منافذ الخروج. لذلك، يبدو أنّ الاستراتيجية الإسرائيلية غير المُعلَنة، وهي أكثر أهمّية من تلك المُعلَنة، التي تقول بالقضاء على حركة حماس واستعادة الرهائن. وهذه الأهداف المُعلَنة مُجرّد تغطية على حقيقة الهدف الإسرائيلي من هذه الحرب، أي هزيمة الشعب الفلسطيني، وتحويل حياة الفلسطينيين جحيماً حقيقياً، وتحويل قطاع غزّة مكاناً مُدمّراً غير صالح للعيش البشري، بعدما كان العيش فيه صعباً بسبب الحصار الإسرائيلي المستمرّ منذ 17 عاماً. لتحقيق ذلك، اعتمدت إسرائيل سياسة الأرض المحروقة التي تعمل على تبديل معالم المكان من خلال تدميره. ومن ثم، تبديل بنيته الاجتماعية. وما دام أنّ المكان هو الذي يحمل البنية السكّانية المعادية لإسرائيل ويحتويها، فلا يمكن

كاريكاتير — طارق نجم

في أحداث قيصري ورسائلها

حسين عبد العزيز

لم يكن مشهدُ العنف في مدينة قيصري (وسط تركيا) تجاه السوريين أمراً عابراً، ولا هو ردّة فعل على حادثة فردية (تبنّي زيفها)، وليس مشهدُ طرد امرأة سورية من الميترو بعنف، مع ابنتها اليافعة وطفلها، مشهداً مألوفاً في أنحاء العالم، باستثناء الأماكن التي تُشهَد توتّرات إثنية ودينية، كما هو الحال في بعض مناطق الهند بين الهندوس والمسلمين، وبين الهندوس والمسيحيين، وفي ميانمار، حيث الاضطهاد الديني الهندوسي ضدّ المسلمين بلغ مستوى عالياً.

لن يدخل هذا المقال في توصيف طبيعة الشعب التركي النابذة للاندماج مع الآخر، كما أظهرت الأحداث في تركيا تجاه العرب عموماً، والسوريين خصوصاً، وقبلها تجاه الأكراد، وما أظهرته أيضاً الصعوبات الكبيرة التي واجهتها وتواجهها المانيا في عملية إدماج الأتراك المولودين في أراضيها منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية (استعانت المانيا بالعمالة التركية لإعادة البناء)، وما زالت. لا توجد في تركيا عوامل موضوعية وراء سبب هذا الكره والاستياء تجاه السوريين، فلا عددهم يُشكّل تهديداً وجودياً للأتراك (ثلاثة ملايين ونصف المليون، في مقابل أكثر من 80 مليون تركي)، ولا المساحة الجغرافية تُشكّل عاملاً موضوعياً، بحيث يمكن القول إنّ الضيق الجغرافي والكثافة السكانية للسويد، في بقعة جغرافية لعبا دوراً في ذلك. ولا العوامل الاقتصادية أيضاً، فتركيا حصّلت وتحصّل مليارات الدولارات من الاتحاد الأوروبي من أجل إبقاء السوريين في أراضيها، وتهيئة شروط الحياة المقبولة لهم، وقد بيّنت السنوات العشر السابقة، وبأرقام تركية رسمية، أنّ السوريين لم يشكلوا عبئاً على الدولة، إذ أقام السوريون عشرات الآلاف المصانع الكبرى والمتوسّطة، والورش والمحال التجارية، بأموالهم وخبرتهم، وأسهمت في إيجاد فرص عمل لغالبية العمالة السورية. يكمن السبب الحقيقي للمشكلة في الدولة والمجتمع السياسي التركي. ثمّ في طبيعة الشعب الانطوائية تجاه الآخر، وليس بسبب الأوضاع الاقتصادية المُتراجعة، رغم عمر الديمقراطية الطويل في تركيا مقارنة بمحيطها الجغرافي، لم تنشأ تقاليد ديمقراطية ليبرالية وقانونية عريقة تحول دون حدوث انزياحات سياسية لها آثار اجتماعية، كما هو الحال في أوروبا الغربية وأميركا الشمالية.

يشير هذا المثال إلى حالة الدولة التركية، التي ترفض في مستوى الخطاب الإعلامي السلوكيات الهمجية للأفراد ضدّ اللاجئين، وخطابات المعارضة المُحرّضة، لكنّها عملياً شبه مستقبلة حيال ما يجري، فاحداث العنف تجاه السوريين مُستمرّة منذ ثلاث سنوات، يعود بعضها إليها مهام، ووضعتا تحت تصرّفها بعض القنوات الفضائية، ومَوّلتا كثيراً من صفحات التواصل الاجتماعي لغرض تحويل الرأي العام وإبعاده، وإشغال الناس عن قضاياهم الحقيقية بمشكلات وأزمات جانبية، تتعلّق، في العادة، بجوانب معيشية جعلت لبيبين كثيرين يخوضون معركة بقاء يوميّة في وجه الأزمات اللامتناهية. اقتصر تصدير الأزمة في البداية على الجانب المادي، مثل أزمات الوقود التي تظهر من حين إلى آخر، إلى تأخّر الرواتب أشهراً عديدة، مروراً بندرة السيولة، ومشكلات مرضى الأورام ونقص الأدوية والمعدّات الطبية، التي احتلّتها العصابات الصهيونية من سكّانها الفلسطينيين، وهو ما جرى في المدن الفلسطينية، ومُدن القرى، في 1948.

اليوم، تنعكس السياسة الإسرائيلية في التعامل مع الاكتظاظ السكّاني في قطاع غزّة، لأنّ الاستراتيجية التي اعتُمدت في ذلك لا تصلح مع واقع قطاع غزّة، خاصة أنّ أهالي القطاع لا يملكون ترف الهروب إلى مكانٍ آخر لاجئين، وهذا ما زاد من إمكانية صمودهم على أرضهم لانعدام منافذ الخروج. لذلك، يبدو أنّ الاستراتيجية الإسرائيلية غير المُعلَنة، وهي أكثر أهمّية من تلك المُعلَنة، التي تقول بالقضاء على حركة حماس واستعادة الرهائن. وهذه الأهداف المُعلَنة مُجرّد تغطية على حقيقة الهدف الإسرائيلي من هذه الحرب، أي هزيمة الشعب الفلسطيني، وتحويل حياة الفلسطينيين جحيماً حقيقياً، وتحويل قطاع غزّة مكاناً مُدمّراً غير صالح للعيش البشري، بعدما كان العيش فيه صعباً بسبب الحصار الإسرائيلي المستمرّ منذ 17 عاماً. لتحقيق ذلك، اعتمدت إسرائيل سياسة الأرض المحروقة التي تعمل على تبديل معالم المكان من خلال تدميره. ومن ثم، تبديل بنيته الاجتماعية. وما دام أنّ المكان هو الذي يحمل البنية السكّانية المعادية لإسرائيل ويحتويها، فلا يمكن

> ثمّة توافق بين السلطة والمُعارَضة في تركيا على أنّ إنهاء ملفّ اللاجئين السوريين لن يكتب له النجاح إلّا عبر النظام السوري

يجري بناءً على هذه المعطيات؛ انهارت سياسة تركيا المُعلّقة بسورية واللاجئين وأفلست، وجعلت الحكومة التركية أسيرة هذه الأزمة مثلما عجزت عن حلّ الأزمة السورية المُتسبّبة بهذه الأزمة؛ وتجاهل الرئيس أردوغان المشكلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والديمغرافية الناجمة عن أعداد اللاجئين المتزايدة في تركيا، ولم يُبادرْ إلى حلّ أيّ من هذه المشكلات، من المدهش أن يكون تبرير «الشعب» أزمة اللاجئين السوريين المُختلقة بهذم العمومية.

لقد أصبح ملفّ اللاجئين السوريين الملفّ الأول في السياسة التركية الداخلية، وربّما لهذا السبب، ثمّة توافق بين السلطة والمُعارَضة على أنّ إنهاءه لن يكتب له النجاح إلّا عبر النظام السوري، لكنّ الطريق نحو دمشق ليس سهلاً، بل تتخلّله عقبات كأداء، إن كان في مستوى المصالح غير المتطابقة بين الجانبَين، أو في مستوى القوانين الدولية. وحتّى اتضاح طبيعة المشهد السياسي المُقبل بين تركيا وسورية، فالثابت أنّ تركيا تتّجه نحو الخروج من معادلة العداء للنظام السوري.

(من أسرة التلفزيون العربي)

من المستفيد من محاولات إشعال فتنة طائفية في ليبيا؟

أبو القاسم علي الربو

منذ إطاحة نظام مُعمّر القذّافي، في عام 2011، ولِلبيبا تعيش صراعاً على السلطة، وانقساماً سياسياً أنتج أكثر من حكومة، الأمر الذي أدّى إلى تعطيل معظم مؤسّسات الدولة وانقسام معظمها بين هذه الحكومات، ووجد مُتصدّرو المشهد في هذا الانقسام، وهذا التشظّي، المناخ المناسب لاستمرارهم، رغم الفشل الذي انعكس في مناحي الحياة في البلاد كلّها، وصُرفت المليارات من دون حسيب أو رقيب، ما أدّى إلى انتشار غير مسبوق للفساد، عكسته تقارير الرقابة الإدارية وديوان المحاسبة، وأشارت إليه الأحكام الصادرة من مكتب النائب العام.

وجدير بالذكر أنّ السلطة في البلاد، منذ العام الماضي، تتقاسمها حكومتان في كلّ من شرق البلاد وغربها، سعتا، ولا تزالان، إلى تعزيز وجودهما بمناكفات سياسية، وبادّعاء شرعية لا تملكها، لا حكومة طرابلس، التي أخلف رئيسها عبد الحميد الدبيبة بوعوده التي تعهّد فيها بأن يقتصر دوره على قيادة البلاد إلى الانتخابات المرجوّة، وبأنّه لن يكون مُرشّحاً لها، وبرّر ذلك بأنّ تلك التعهدات والوعود كانت أخلاقية، وليست قانونية (!)، كما ادّعاء شرعية لا تملكها حكومة بنغازي، التي تزعم أنّها الحكومة المُعتمَدة من مجلس النواب، وهي تعي جيداً، قبل غيرها، أنّ مجلس النواب هو أيضاً فاقد للشرعية ومُغتصِبٌ لها ورافضٌ للتنازل عنها، وأنّه لولا خلاف رئيسه عقيلة صالح الشخصي مع الدبيبة، لما وافقَ المجلس على استحداث حكومة بديلة في جلسة شابتها شبهاتٌ كثيرة.

اختلفت الحكومتان في كلّ شيء، واتفقتا في إبقاء الليبيين بقضايا فرعية تُصدّر إلى الواجهة بين حين وآخر، بحزفيّة تامّة، وتفنّنت كلّ منهما في تحويل وسائل الإعلام إلى طبول وأبواق في أعراس النفاق، وسخّرتا من أجل ذلك لجاناً إعلامية أسندتا إليها هذه المهام، ووضعتا تحت تصرّفها بعض القنوات الفضائية، ومَوّلتا كثيراً من صفحات التواصل الاجتماعي لغرض تحويل الرأي العام وإبعاده، وإشغال الناس عن قضاياهم الحقيقية بمشكلات وأزمات جانبية، تتعلّق، في العادة، بجوانب معيشية جعلت لبيبين كثيرين يخوضون معركة بقاء يوميّة في وجه الأزمات اللامتناهية. اقتصر تصدير الأزمة في البداية على الجانب المادي، مثل أزمات الوقود التي تظهر من حين إلى آخر، إلى تأخّر الرواتب أشهراً عديدة، مروراً بندرة السيولة، ومشكلات مرضى الأورام ونقص الأدوية والمعدّات الطبية، إلى تحريض بعض القبائل على الأخرى، وغيرها من الأسلحة التي تستخدمها الحكومتان كلّما شعرتا بتعالي الأصوات بشأن الاستحقاقات الانتخابية المُنتظرة أو انتشار الفساد والواسطة والمحسوبية، واستباحة الأراضي الليبية، شرقها وغربها، نتيجة تقاسُم هاتين الحكومتين، ورغبتهما في البقاء في السلطة بأيّ ثمن. وإمعاناً في إذلال المواطن، عادةً ما تختار الحكومتان المناسبات الدينية لتصدير هذه الأزمات، كما حدث في عيد الأضحى الماضي، حين تزامن غلاء أسعار الأضاحي مع عدم توفّر السيولة، وأدّى إلى عجز عائلات ليبية كثيرة، وللمرّة الأولى، عن الحصول على مُتطلّبات هذه المناسبة.

أسهم المصرف المركزي في تبنّي هذه السياسة في أحيانٍ كثيرة، كآن جديدها الأخير أزمة النقود المزوّرة، التي كانت حلقة أخرى من ضمن حلقات الأزمات المُفتعَلة، التي فاقمت من حيرة المواطنين، لتسود حالةٌ من الحيرة معظم الأسواق الليبية، بعد امتناع الشركات والمحالّ التجارية عن التعامل بهذه الفئة، ليصبح شغل المواطن الشاغل أسابيع كيفية التخلّص من الأوراق النقدية المزوّرة، مجهولة المصدر (حسب تصريح محافظ المصرف المركزي). استمرّت الحكومتان في مسلسل افتعال الأزمات، التي تنوّعت أساليبها وتعدّدت، لتنتقل من أزمة الوقود، إلى أزمة السيولة، إلى العملة المزوّرة، مروراً بالماء والكهرباء، والرواتب المتأخّرة التي أدّت جميعها إلى تأزيم الوضع المعيشي في كلّ مرّة، وإشغال المواطن بالطريقة التي يمكن أن يحلّ بها هذه الأزمات أو التي تمكّنه من التعامل معها.

اللافت للنظر أنّ هذه الأزمات المُفتعَلة أخذت منحنى آخر أكثر خطورة، حاول إشعال فتيل الفتنة الطائفية، التي لم تعرفها ليبيا في تاريخَيها القديم والحديث، إذ أفقت الهيئة العامّة للأوقاف، التي تتبع مباشرة لرئاسة الحكومة الوطنية، بتكفير اتباع المذهب الإباضي، واعتبرتهم «أهل بدع وأهواء»، يجب عدم قبول شهاداتهم، ورغم أنّها ليست المرّة الأولى التي تصدر فيها مثل هذه الفتاوى، فقد سبق أن أصدرت هيئة الأوقاف التابعة للحكومة السابقة في الشرق الليبي فتوى اعتبرت فيها الإباضية فرقةً «منحرفة» و«ضالّة»، إلّا أنّ إحياء هذه الفتوى في غرب البلاد، تزامن مع توتّر العلاقة بين حكومة الدبيبة وسكّان زوارة، الذين ينتمي أغلبهم إلى هذا المذهب، بسبب الخلاف على التحكّم والسيطرة على معبر رأس جدير الحدودي مع تونس، الذي استمر إغلاقه شهرين، بعد أن شهد مواجهات مُسلّحة بين مليشيات تابعة لزوارة ومليشيات الحكومة الوطنية، الأمر الذي بلقي شكوكاً بشأن توقيت صدور هذه الفتوى، ويَستبعدُ أن يكون ما حدث عفوياً. وجدير بالذكر أنّ الأصوات تعالت، منذ صدور هذه الفتوى، من معظم المدن والقرى الأمازيغية، التي طالبت في بيانات مُتزامنة بحقّها المشروع في تكوين هيئة مُستقلّة تتولّى أمور الأوقاف في مناطقها، داعيةً إلى إلغاء فروع الهيئة العامة للأوقاف في هذه المناطق، وقد ربطت كثير من هذه البيانات الفتوى بالأحداث في رأس جدير، ومحاولة الحكومة الحزف على وتر الطائفية لإشغال المواطنين، في هذه المناطق، بمسائل هامشية. وبالفعل، أقفلت كثير من هذه المناطق فروع الهيئة العامة للأوقاف في مدنها وقراها. وفي السياق نفسه، استنكر معظم الليبيين في شرق البلاد وغربها ما ورد في مضمون هيئة الأوقاف، واعتبروه محاولةً لإشعال فتيل فتنة طائفية لا تعرفها ليبيا المُكوّنة من مجتمع مسلم متجانس يسوده في العموم فكر ديني معتدل، يعيش فيه الجميع منذ مئات السنين أخوّة متآلفين، يصلّون في مسجد واحد وخلف إمام واحد، ولا يعرف عامّة الناس الفرق بين المالكية والإباضيّة، بل تصاهر العرب والأمازيغ، وربطتهم علاقات صداقة ودم وحسن جوار، خاصّة في منطقة الجبل الغربي، التي يتجاور فيها العرب والأمازيغ.

> الأزمات الليبية المُفتعَلة أخذت منحنى آخر أكثر خطورة، حاول إشعال فتيل الفتنة الطائفية التي لم تعرفها ليبيا في تاريخَيها القديم والحديث

في كلّ حال، ليس عسيراً على المدقّق في أحداث لونا العمل في قناة الجزيرة عام 2010، قبل بدء الثورة السورية، لأسباب شتّى، وظهرت بعد الثورة على قنوات الإعلام الرسمي لتنتقد «الجزيرة» التي أمضت فيها سنوات، نالت بمقتضاها قيمةً مضافةً استخدمتها لاحقاً. ولم تتأخّر مكافأة النظام لها بتعيينها ضمن الحلقة الضيّقة القريبة من الرئيس، ولطالما ظهرت مبتسمة خلف وزير خارجية النظام في مؤتمرات دولية، وكانت حاضرة في اجتماعات جنيف، وتفرّغت كلّياً لشؤون الرئاسة، بعد أن صارت مستشارةً خاصّةً في عام 2020. لوحظت نشاطاتها الداعمة للنظام، فأضيفت إلى قوائم العقوبات. ومثل كلّ الأنظمة السياسية المشابهة له، تحتاج مفاصل النظام السوري العاملة إلى جولات صيانة دورية، وخصوصاً في المراكز التي لا تشكّل خطراً على بنية السلطة. ومركز لونا الشبل واحد من المراكز التي يمكن الاستغناء عنها، أو تبديلها بسهولة. ويب

المُعارَضة الإسرائيلية تُغطّي قذارة الفاشيّة الأصوليّة

مصطفى البرغوثي

لم يكن قرار «الكابينت» الإسرائيلي تشريع بناء خمس مستوطنات جديدة، ما رفع عدد المستوطنات التي بنتها الحكومة الحالية إلى 15، بالإضافة إلى بناء 21 ألف وحدة استيطانية، وتحويل 26 ألف دونم إلى أراضي دولة لتخصيصها للمُستوطِنين والمُستعمِرين، ومصادرة 12,5 كيلومتراً مربعاً من أراضي الأغوار، التي تُشكّل أكبر عمليةِ مصادرةٍ منذ توقيع اتفاق أوسلو، إلى جانب عدة قرارات استراتيجية إسرائيلية.. لم يكن آخر قرارات «الكابينت»، إذ أضيف إليه قرار سلب الصلاحيات المدنية في ما تُسمّى مناطق «ب» من السلطة الفلسطينية، بعد أن سلب الاحتلال منها السيطرة الأمنية على مناطق «أ»، وذلك يعني أنّ حكومة إسرائيل تستطيع ليس بناء ما تشاء من المستوطنات فقط، بل وهدم كلّ ما تشاء من البنايات والمنشآت الفلسطينية في 82% من الضفّة الغربية.

ولَمْ لم يعاصر اتفاق أوسلو (1993)، نُذكّر بأنّه نصّ على ترتيبات مُؤقّتة تُمنَح من خلالها السلطة الفلسطينية السيطرة الأمنية والمدنية على مناطق «أ»، التي تُشكّل حوالي 18% من مساحة الضفّة الغربية، والسيطرة المدنية على مناطق «ب»، التي تُشكّل حوالي 18% أخرى. في حين بقيت السيطرة الأمنية والمدنية الكاملة في 62% من الضفّة الغربية، بما فيها مناطق «ج»، بما في ذلك منطقة القدس، بيد إسرائيل. ولتبرير ذلك التقسيم العجائبي، قيل إنّ المفاوضات ستؤدي إلى نقل مزيد من الأراضي من مناطق «ج» إلى منطقتي «ب» و«أ». ومنذ عام 2006، لم تُنقَل أيّ مناطق إلى السلطة الفلسطينية، بل بدأ تقليص صلاحياتها الأمنية في المنطقة «أ». وأخيراً، نجح رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو ووزير المالية بتسلئيل سموتريتش في أخذ كلّ شيء، وحشر السلطة المدنية الفلسطينية في أقلّ من 18% من أراضي الضفّة الغربية مقطّعة الأوصال في بانتوستانات ومعازل. وهذا ما قصده وزير المالية الإسرائيلي، والحاكم الفعلي للضفّة الغربية، المستوطن الفاشي سموتريتش، عندما قال إنّ حكومته «غيّرت نظام الاحتلال كلّه في الضفّة الغربية، وألقت بمفهوم الدولة الفلسطينية إلى مزبلة التاريخ». والواقع أنّ الذي أُلقي به إلى مزبلة التاريخ هو اتفاق أوسلو، وكلّ وهم بإمكانية الوصول إلى حلّ وسطٍ مع الحركة الصهيونية عبر التفاوض. مضمون الإجراءات الإسرائيلية التي صمّمها وقادها نتنياهو، العدوّ الأكبر لفكرة الدولة الفلسطينية، هو الضمّ الفعلي والتهويد التدريجي عبر الاستيطان الكامل للضفّة الغربية، بالتوازي مع إعادة احتلال قطاع غزّة عبر الإبادة الجماعية.

ليس مفاجئاً أن يقوم نتنياهو وحكومته الفاشيّة الأصولية بذلك كلّه، فهو يُنفّذ برنامجه المُعلَن منذ 1994، ولكنّ الغريب والمُقزّز هو ما يقوم به بعض أركان المُعارَضة الصهيونية، الذين يواصلون الادّعاء أنّهم مع حلّ الدولتَين، ولكنّهم يواصلون تغيير وتكييف هذا الشعار ليتناسب مع كلّ توسّع استيطاني. وهم جميعاً ممّن بدأوه وشاركوا في توسيعه، سواء عندما كانوا في حكومات حزب العمل أو حكومة إيهود أولمرت أو ائتلافات الليكود مع شمعون بيريز. هؤلاء جميعاً، مثل صفقة القرن التي طرحها ترامب، يريدون تكييف الكيان الفلسطيني ليتناسب مع ثلاثة أمور. أولاً، بقاء الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلّة تحت سيطرة الاحتلال والهيمنة الإسرائيلية، محروماً من حقّ تقرير المصير، وراضخاً لمنظومة الأبارتهايد العنصرية الإسرائيلية. ثانياً، تشريع كلّ مستوطنة استعمارية قائمة، وإبقاء الباب مفتوحاً للتوسّع الاستيطاني. ثالثاً، تحويل الضفّة الغربية من أرض فلسطينية مُحتلّة فيها أجسام غريبة، هي المستوطنات، إلى أرض إسرائيلية فيها أجسام فلسطينية غريبة، هي المدن والقرى الفلسطينية. وبذلك يُفصَل السكّان الفلسطينيون عن أرضهم المُصادَرة والمُستباحة من منظومة الاستعمار الاحتلالي الصهيوني، وتحويل فكرة الكيانيّة الفلسطينية كيانيّةً سكّانيةً وليس كيانيّةَ أرضٍ دولةٍ وحقٍّ في تقرير المصير.

ما هو الحلّ الذي تُقدّمه المُعارَضة الصهيونية الزائفة للمعضلة الديمغرافية الفلسطينية، أي السكّان؟... يريدون فرض ترتيبات تجعل السكّان المُقيمين في الضفّة الغربية «مواطنين أردنيين»، في حالةِ وجودٍ مُؤقّتٍ في أرض فلسطين، مع الاستمرار بالضغط عليهم لترك وطنهم فلسطين. وتمثّل هذه المقترحات، التي تأتي من جهة ما يُسمّى «اليسار الصهيوني»، إعادة تدوير خطّة الليكود القديمة والمُتطرّفة بأنّ الأردن هو الوطن البديل للفلسطينيين، وتتجاهل أنّ الأردن لم يوافق يوماً، ولا يستطيع الموافقة، على مثل هذه الحلول التصفويّة، التي تضرّ بمصالحه، كما تضرّ بحقوق الشعب الفلسطيني. وهي لا تُمثّل سوى محاولةً وقحةً ممّن يُسمُّون أنفسهم «المعارضة الصهيونية» للتغطية على قذارة الفاشيّة الأصولية، وسعيها إلى ضمّ وتهويد جميع أراضي فلسطين، وتهجير كلّ من بقي من أهلها الأصليين، في استكمالٍ شرسٍ للمشروع الاستيطاني الإحلالي.

> المُقزّز ما يقوم به بعض أركان المُعارَضة الصهيونية، الذين يدّعون أنّهم مع حلّ الدولتَين، ويواصلون تكييف الشعار ليتناسب مع كلّ توسّع استيطاني

ويعيدنا ذلك إلى مناقشة بعض المفاهيم الأساسية؛ هل حقّاً يمكن للصهيوني أن يكون «يسارياً أو ديمقراطياً» بالمفهوم الحقيقي للكلمة؟... الصهيونية تنتهج التمييز العنصري، لأنّها تؤمن أنّ شعباً بعينه هو «شعب الله المختار»، ومُفضَّل على سائر شعوب الأرض، وتفترض وتصف من ليسوا يهوداً بـ«الأغيار»، وتضع حاجزاً نفسياً واجتماعياً وسياسياً بين اليهود الإسرائيليين في فلسطين والفلسطينيين الأصليين، وترفض مساواتهم حتّى لو كانوا يحملون الجنسية الإسرائيلية. وذلك هو مضمون قانون القومية الذي شرّعه الكنيست الإسرائيلي، والذي ينصّ على أنّ حقّ تقرير المصير في أرض فلسطين التاريخية التي يسمُّونها «أرض إسرائيل» هو لليهود فقط. وكيف يمكن للإنسان أن يكون ديمقراطياً عندما يحصر الحقوق الديمقراطية الكاملة في جنس أو دِين دون الآخرين ممّن يعيشون في نفس المكان، وينتمون إلى شعب أو دِين آخَرَين؟ وهل يمكن أصلاً الادّعاء بأنّ إسرائيل «ديمقراطية»، بل والادّعاء أنّها «الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط»، وهي التي تمارس التطهير العرقي منذ 76 عاماً، واحتلال الضفّة والقدس وقطاع غزّة منذ 57 عاماً، وتُوسّع منظومة الأبارتهايد الأسوأ في تاريخ البشرية، بل وتضيف إلى ذلك ثلاث جرائم حرب، بالتوازي، في قطاع غزّة: الإبادة الجماعية، والتطهير العرقي، والعقوبات الجماعية، بما في ذلك تجويع شعب بأكمله. ولا يمكن لأيّ إنسان أن يكون يسارياً أو ديمقراطياً من دون أن يرفض المشروع الاستعماري الإحلالي الإسرائيلي برمّته، ومن دون أن يطالب بفرض العقوبات على منظومة الإبادة الجماعية والاحتلال والتطهير العرقي، التي تُمارَس ضدّ الشعب الفلسطيني.

(أمين عام المبادرة الوطنية الفلسطينية)

سيناريوهات مساء اليوم الفرنسية

سلام الكواكبي

سيعرف الفرنسيون مساء اليوم (2024/7/7) إلى أيّ مُنقلب ينقلبون، مع صدور نتائج الجولة الثانية من الانتخابات التشريعية الاستثنائية، التي دعا إليها في عجالة الرئيس إيمانويل ماكرون، ردّاً غير متوقّع على خسارة حزبه الانتخابات البرلمانية الأوروبية الشهر المنصرم (يونيو/ حزيران). ستوضح نتائج هذا المساء للفرنسيين، ولغيرهم من المُهتمّين، أجوبةً عن بعض الأسئلة السياسية، وستحتفظ بإجاباتٍ كثيرة عن أسئلة أخرى. وبعد أن سجّلت الجولة الأولى، التي أُجريت في 30 يونيو/ حزيران الماضي، أعلى نسبة للمُقترعين منذ انتخابات 1997، إذ بلغت 66,7%، من المُتوقّع أن تكون نسبة المُقترعين اليوم مطابقة أو ربّما أعلى. فما هي السيناريوهات المُحتملة في المشهد الفرنسي؟

تصدَّر اليمين المُتطرّف المُتمثّل في حزب التجمّع الوطني نتائج الجولة الأولى للمرّة الأولى في تاريخ الجمهورية الخامسة الفرنسية. وقد أصابت هذه النتيجة، رغم أنّها كانت مُتوقّعة، جمعاً من الفرنسيين بالصدمة. وجرت الدعوة إلى تحالف الأحزاب اليسارية المنخرطة في الجبهة الشعبية الجديدة مع اليمين الديغولي، أو ما تبقّى منه، إلى جانب أحزاب الوسط، في إطار جبهة جمهورية لوقف امتداد السرطان اليميني المُتطرّف.

ويسعى اليمين المُتطرّف إلى تعزيز نتائجه والحصول على الأغلبية المطلقة في المجلس النيابي ليُصار له تشكيل الحكومة المقبلة، وعدم التعرّض لضرورة عقد تحالفات آنيّة ومصلحية لتمرير ما يريد تمريره من قوانين تنحصر في إطارها العام بإجراءات تعجيزية، في مواضيع الهجرة واللجوء والجنسية، وتحرير الأجهزة الأمنية من القيود الحقوقية، إضافة إلى الابتعاد رويداً رويداً عن السياسة الأوروبية المشتركة، دفاعياً وزراعياً وتجارياً، دونما انسحاب فرنسا الصريح من الاتحاد الأوروبي. كان هذا الانسحاب («الفريكسيت») من أساسيات فِكْر الجبهة الوطنية الفرنسية، التي تحوّلت اسمياً إلى التجمّع الوطني الفرنسي. وقد صرّح رئيس «التجمّع الوطني»، جوردان باردييلا، بأنّه لن يقبل تشكيل الحكومة إن حصل حزبه على الأغلبية النسبية فقط. وبتصريحه هذا، هدف باردييلا إلى تحفيز ناخبيه على التحشّد للحصول على الأغلبية المطلقة. كذلك يُعبّر من خلاله عن خشيته من الخوض في رمال حكومة متحرّكة بسبب إمكانات العرقلة المستمرّة التي سيكون متاحاً للمعارضات في المجلس النيابي أن تلجأ اليها. وبالتالي، يمكن له أن يبحث عن حلفاء للحصول على الأغلبية المطلقة، رغم احتمال عدم الاستقرار بسبب وقتية التحالفات السياسية وإمكانية تعرّضها للفسخ في أيّ لحظة.

في حالة امتناع «التجمّع الوطني» عن تشكيل الحكومة، بعد حصوله على الأغلبية النسبية، يمكن لرئيس الجمهورية أن يكلّف رئيساً ينتمي إلى حزب مُعارِض، على أن ينجح هذا المُعارِض بتشكيل حكومة ائتلافية مع مجموع المعارضين من يسار إلى يمين عبوراً بالوسطيين. وهذا احتمالٌ صعب المنال سيصطدم بعداواتٍ تاريخية بين مُمثّلي اليسار أنفسهم، رغم تحالفهم المُؤقّت في الجبهة الشعبية الجديدة، كما بخلافاتٍ عميقة بين مكوّنات اليمين الوسطي أو ما تبقّى منه في المشهد الفرنسي العام.

وفي حال تحققت الأغلبية المطلقة لليمين المُتطرّف، سيكون التعايش مفروضاً بين الرئيس الحالي ماكرون ورئيس الوزراء باردييلا، وهو ما عرفته الجمهورية الفرنسية سابقاً بين فرانسوا ميتران الاشتراكي رئيساً، وجاك شيراك اليميني رئيساً للوزراء (1986.1988)، كما بين ميتران الاشتراكي رئيساً، وإدوار بالادور اليميني رئيساً للوزراء (1993.1995)، كما بين شيراك اليميني رئيساً، وليونيل جوسبان الاشتراكي رئيساً للوزراء (1997 . 2002). في المقابل، سيختلف هذا التعايش المُستجِد عمّا سبقه من تجارب، لأسباب عدّة، أهمّها وجود حزب يميني مُتطرّف أحدَ أطرافه. فاليمين التقليدي الفرنسي، والذي يُطلَق عليه الديغولي، نسبة للرئيس الراحل شارل ديغول، ذو تقاليد جمهورية تتبنّى، كما اليسار الاشتراكي، الانتماء الفرنسي لمنظومة دولية واضحة المعالم والتحالفات، بعيداً عن أيديولوجيا كراهية الأجانب والمسلمين منهم كما المُتطرّفين.

> إعلان حالة الطوارئ والحصر الاستثنائي للسلطة في يد رئيس الجمهورية، هو الحلّ بالكيّ

في الجمهورية الخامسة التي أعلنها ديغول سنة 1958، تبقى السياستان الخارجية والدفاعية من صلاحيات رئيس الجمهورية. وتلعب شخصية الرئيس دوراً أساسياً في تحديد مدى تمكّنه من لعب هذا الدور. كما يمكن لرئيس الجمهورية أن يُعرقل عمل الحكومة برفضه توقيع القوانين، ما يمكنّه من أن يدفع رئيس الوزراء إلى الاعتماد على القرارات الوزارية. وإن تمادى رئيس الوزراء في سَنّ القرارات المرفوضة من رئيس الجمهورية، خصوصاً منها التي تُغيّر من موقع فرنسا الدولي تجاه المواثيق الأممية، يمكن للمجلس الدستوري كما مجلس الدولة أن يعيقا تنفيذ مثل هذه القرارات. وبالتالي، يعمل القضاء المستقلّ على الحدّ من انحرافات المُتطرّفين الجدد.

ويبقى إعلان حالة الطوارئ والحصر الاستثنائي للسلطة في يد رئيس الجمهورية، بناءً على البند رقم 16 من الدستور، هو الحلّ بالكيّ، الذي يمكن أن يلجأ إليه ماكرون في أسوأ السيناريوهات.

(كاتب سوري في باريس)

في دلالات الفوز الكبير لحزب العمّال البريطاني

مراد بطل الشيشاني

فوز حزب العمّال البريطاني بأغلبية 412 مقعداً في الانتخابات العامة البريطانية، في أكبر نتيجة يحقّقها الحزب (منذ عام 1997، حين فاز آنذاك، بزعامة صاحب «الطريق الثالث» توني بلير)، ليُمْنَى حزب المحافظين، المُتصدّر الغالبية والحكم في «10 داونينغ ستريت» منذ 14 عاماً، بهزيمةٍ تاريخية. وتستدعي هذه الانتخابات عدة ملاحظات تُؤشّر إلى ما سيترتب عليها، وقد جاءت بزعيم حزب العمّال كير ستارمر (أقرب لفظ صحيح له ستامر) رئيساً لوزراء بريطانيا.

أولها، وكما قال مراقبٌ محلّي، هو ليس نصراً كاسحاً لحزب العمّال فحسب، بل هزيمة قاسية وعقوبة الناخبين للمحافظين، الذين تخبّطوا سياسياً في أوحال فضائح مستمرّة خلال آخر سنوات مضت (حفلات خلال إغلاق كورونا، وعقود التشغيل خلال الوباء، والانتخابات المُتكرّرة، وأزمة القيادة... إلخ). ورغم الأداء المُتمكّن للحزب خلال وباء كورونا (ولا أقول الجيّد)، إلّا أنّ خسارته كانت تعبّر عن غضب الشارع البريطاني من أداء الحزب، وهو ما عبّر عنه رئيس الوزراء السابق، وزعيم الحزب إلى حين، ريشي سوناك، حين قال في خطاب الاستقالة «سمعنا غضبكم بوضوح». ورغم أنّ العبارة تقليدية في السياسة البريطانية بين أوساط المهزومين انتخابياً، إلّا أنّ سوناك لم يكن يسمع نفسه، مثلاً، حين كان يعارض الحضور، في أحد آخر نقاشاته الانتخابية، بصحّة قراراه في محاولة نقل اللاجئين إلى رواندا المثير للجدل، رغم اعتراض الحضور على قانونيّته، لكنّ غروره وإصراره على رأيه كانا تعبيراً عن أزمة الحزب المتزايدة. ولعلّ خسارة قيادات كبرى مثل جاكوب ريس موغ وليز تراس (صاحبة الأيّام القصيرة رئيسةً للوزراء)، وغيرهما، تعبيراً عن أنّ الجناح اليميني في الحزب ذاق من الهزيمة أمرّها، أكثر من التيّار الإصلاحي. لكن هذا غير مهمّ في النظام البرلماني، فحتّى معارضة الحزب ستكون ضعيفة في ظلّ مقاعده الـ120 المحدودة، وتزايد مقاعد حزب الليبراليين الديمقراطيين، الذي يسعى منذ سنوات إلى التكفير عن «خطيئة» دخوله الحكومة الائتلافية مع المحافظين في 2010، رغم التباعد الأيديولوجي بينهما، إلى أن يكون أقرب إلى السياسات اليسارية.

أمّا خسارة الجناح اليميني داخل حزب المحافظين، فانعكست في مقاعد خمسة لحزب الإصلاح، وهو حزب يميني مُتشدّد، وآخر إصدارات الجناح اليميني، ولأول مرّة يكسب زعيمه المثير للجدل، نايغل فاراج، مقعداً في ويستمنستر، مع أربعة آخرين، بعد أن اتّبع مناورة سياسية تقوم على استقطاب الجناح اليميني داخل «المحافظين»، ولو في مستوى الخطاب، ومهاجمة حزب العمّال لصالح الحزب المنافس، علّه يحظى بسعة في حكومة جديدة للمحافظين (قيادات في حزبه أعلنت تأييدها حزب المحافظين أخيراً). المقاعد الخمسة تلك، ذات طابع رمزي، أكثر منه سياسياً مؤثّراً، وهو ما بدا في إعلانه الفوز، إذ استُقبل بصيحات الاستهجان من ناشطين ضدّ الفاشية والتطرّف، ما عبّر عن حال التباعد بين الشارع واليمينيين، على العكس ممّا نشهده في عواصم أوروبية عدّة من صعود اليمين. يُذكّر هذا بما قاله في إحدى حملاته الانتخابية شرقي لندن قبل أسابيع السياسي المُؤيّد لفلسطين، اليساري جورج غالاوي، الذي خسر مقعده البرلماني الذي كان قد فاز به في انتخابات تكميلية قبل أشهر، وكان في مهمّة مواجهة حزب العمّال: «يجب أن نقدّر للشعب البريطاني أنّه لم يَنتخِب ولا مرّة يمينيّاً أو فاشيّاً»، وهذا يتّضح في النزوع الوسطي لدى الناخب البريطاني، يساراً أم يميناً، في سلوكه التصويتي. ولعلّ ذلك هو سبب فقدان غالاوي مقعده بحكم وقوفه في أقصى اليسار.

> فوز حزب العمّال الكاسح عقوبة الناخبين للمحافظين، الذين تخبّطوا سياسياً في أوحال فضائح مستمرّة

والسياسة البريطانية تنزع إلى التقليدية. أمّا فقدان غالاوي مقعده فواحدٌ من مُؤشّرات على لا مركزية حرب غزّة، والمأساة التي حلّت بأهل القطاع، لا على السياسة الخارجية عموماً، في تقديرات السياسة المحلّية في بريطانيا. توقّع بعضهم أن تكون غزّة عاملاً أساسياً في هذه الانتخابات، لكنّها ليست كذلك. أجل، ما زال الاختبار الحقيقي لتلك المقولة في الانتخابات الأميركية في نوفمبر/ تشرين الثاني المُقبل، لكن من الواضح أنّ الشأن الداخلي ما زال طاغياً على اهتمامات الناخب البريطاني، كما أظهر ذلك أنّ ما يُعرف بـ«الصوت المسلم»، الذي أرتبط، في أحيان كثيرة، بقضايا خارجية، وهو ما أضعف المبادرات المسلمة والعربية كلّها فيما يتعلق بتأثير ذلك الصوت في الانتخابات البريطانية. ويذكّر هذا الوضع، بشكل كبير، بتوجّه شبّان مسلمين كثيرين إلى التشدّد بعد الغزو الأميركي للعراق عام 2003، حين خرج مليونا متظاهر لمعارضة الحرب، ولكنهم لم ينجحوا في ثني حكومة بلير عن المشاركة فيها، وكثير من أولئك الشبّان كانوا يضربون مثلاً بفشل البديل السلمي - الديمقراطي، وهذا ما يُتوقّع أن تفعله غزّة في انتظار الانتخابات الأميركية.

إذاً، حكومة عمّالية بأغلبية مريحة، فيما يتعلّق بالجانب الإجرائي. وفي المستوى السياسي العملي تحدّياتٌ كثيرة، لعلّ أبسطها، وتقوم على افتراض بسيط، لقاء ستارمر بدونالد ترامب إذا ما فاز الأخير بالانتخابات، وتلك العلاقة «الخاصّة»، كما توصف، في ظلّ وجود ملفّات غزّة وأوكرانيا والعلاقة الشائكة مع الاتحاد الأوروبي بعد «بريكست».

(إعلامي أردني في لندن)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads